مفهوم الجملتين الكبرى والصغرى
بين النحاة المتقدمين والدارسين المعاصرين

د/محمد بن حجر
جامعة المدية- الجزائر-

مقدمة:

منذ ألف ابن هشام الأنصاري (761ه)كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ورسالته (الإعراب عن قواعد الإعراب) والنحاة يسيرون في فلكه ويرددون كلامه في نحو الجملة تفسيرا وتقسيما وإعرابا، ولا يخرجون عن كلامه إلا بما لا يؤثر في مسارها الذي حدده، ولا يناقشونه إلا في جزئيات لا تمس جوهر كلامه، فألفوا في ذلك الشروح والحواشي على كتابيه ونظموهما، وفي العصر الحاضر وخصوصا بعد اطلاع الناس على اللسانيات الغربية وما أتت به من جديد في تحليل الكلام وبناء الجملة شرع كثير من الدارسين العرب في الاهتمام بابن هشام وتصور الجملة عنده تعريفا وتقسيما وإعرابا.

فمنهم المحافظ الذي بقي على تقسيمات ابن هشام للجملة لم يحد عنها، ولم يزد عليها شيئا،أو زاد عليها ما لا يؤثر في صميمها،ومنهم من نقده وزعم الاستدراك عليه وعلى النحاة من قبله،تأثرا باللسانيات الغربية دون مراعاة لخصائص اللغة العربية،أو تبنيا لآراء قديمة اعتبرها النحاة شاذة،فأحياها ودعا إليها،ومنهم من رأى في عمله سبقا لما في النحو التوليدي

التحويلي من حديث عن الجملة المدمجة، وقارن بينه وبين تشومسكي في قواعد العطف والإدماج فوسع في معنى الجملة الكبرى والصغرى وادعى أن:"الجمل الكبرى تشكل نوعا من الجمل المعقدة (Complex Sentences) في حين تماثل الجمل الصغرى نوعا من الجمل المدمجة (Embedded Sentences)"[1].

ومن هذا المنطلق ارتأى الباحث النظر في مواقف هذه الأصناف من الدارسين، وعلى الخصوص موقف الصنف الثالث ممن رأوا في عمل ابن هشام عملا رائدا، سبق به النحو التوليدي التحويلي، ليتحقق من خلفيات الجميع فيما ذهبوا إليه، إن حقا وإن باطلا، وهل فعلا قصد ابن هشام فيما ارتآه من تقسيم للجملة إلى كبرى وصغرى أن:"الجمل بنوعيها تمثل الجمل المدمجة في الجملة الأصلية" ؟[2]، وهل الجملة الصغرى هي الجملة البسيطة كما يزعم بعض المعاصرين[3] ؟وهل الجملة المستقلة هي الجملة التي لا محل لها من الإعراب كما زعم غيرهم[4]؟ هذا فضلا عن النظر في عمل ابن هشام هل هو رائد فيه غير مسبوق أم هو تابع لسابقيه من النحاة لم يفضلهم إلا بالجمع والتنسيق ؟ لأن كثيرا من الدارسين يزعمون أن النحاة قبل ابن هشام لم يشتغلوا بالبحث في الجملة، واستغرقوا كل أعمالهم في المفردات وإعرابها[5].

1- الجمل الفرعية في اللغة العربية، د. معصومة عبد الصاحب، كنوز المعرفة، دون تاريخ وطبعة. ص50.

2- المرجع نفسه.

3- انظر: بناء الجملة العربية، محمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب، 2003م. ص32.

4- انظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين مجدوب، دار محمد علي حامي، تونس، ط1، 1998م.ص157.

5- انظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط2، 1413هـ، 1992م.ص3.

تمهيد:

وفي جواب هذا السؤال الأخير نقول: إن ابن هشام ليس أول من تكلم في الجملة واختلاف القول فيها وفي الكلام هل هما مترادفان،أم متخالفان، ولا أول من تحدث عن قسمي الجملة الاسمية والفعلية، ولا الجملتين الكبرى والصغرى، ولا حتى ذات الوجه وذات الوجهين، بل ولا هو أول من قسم الجملة إلى ذات محل وغير ذات محل، حتى زعم بعضهم أنه هو الرائد في نحو الجملة وواضع مصطلحاته.

ولسنا نريد من وراء هذا التنبيه التقليل من جهود ابن هشام العلمية، ولا الحط من قدر عمله الموسوعي في (المغني) ،وخصوصا ما قاله في الباب الثاني منه الذي خصصه للحديث عن نحو الجملة، بل إننا نريد أن نقول:إن ابن هشام ترسم خطى النحاة السابقين، حيث جمع القول في الجملة من كتبهم، فناقش ونقد، وتعقب واستدرك، ولم يخرج عن مسارهم، ولا خرق الثوابت من منهجهم، ولا اتهمهم بالقصور، أو الغفلة، أو السطحية ،كما صار يفعله كثير من دارسينا المعاصرين، ليظهروا بمظهر المجددين.

وعليه فإن الرائد الحق في بحث الجملة هو سيبويه في (الكتاب) - وإن لم يستعمل مصطلح الجملة، واستعمل مصطلح الكلام - فإنه بعد أن عرف الكلام في (هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا)[1] أعطى أمثلة عديدة للجملة في بنيتيها:الخطابية والعاملية، وزاد الأمر وضوحا بما أعطاه من أمثلة للجملة لألأصولية (أي الكلام المستغني) بتعبير سيبويه من حيث النحوية (Gram-

1- الكتاب.1 /23.

maticalité) والمقبولية (Acceptabilité) في (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[1].

وتقسيمه الجملة إلى اسمية وفعلية،وإلى ذات محل من الإعراب وغير ذات محل تكفل ببيانه الدكتور محمد عبدو فلفل في كتابه (معالم التفكير في الجملة عند سيبويه) وخلاصة كلامه أن سيبويه لم يستعمل مصطلح الجملة الاسمية ولا مصطلح الجملة الفعلية ولكنه كان يحلل الكلام بما يدل على وعيه بهما[2]،وقال في فصل تحت عنوان (أصل الأصول في إعراب الجملة عند سيبويه):

"اللافت في كلام سيبويه على قوله تعالى{**وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**}[الأعراف:186]، نصُّه على أن الأصل أن يكون الفعل لا الجملة معمولا لأداة الشرط الجازمة، ونص سيبويه على ذلك يؤنس بأمرين اثنين:يؤنس بفكرة أن الأصل في المعمول أن يكون مفردا، كما يؤنس بأن صاحب الكتاب ساهم عمليا في إرساء أصل الأصول التي أقام عليها النحاة فيما بعد ما يعرف بإعراب الجمل، وهو أن الإعراب أصل في المفرد، والجملة فرع عليه في ذلك، وأصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدرت بالمفرد"[3].

وأما الجملة الكبرى والصغرى فقد تحدث عنهما في (باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخروما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) فقال:"فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت (زيد ضربته) فلزمته الهاء، وإنما

1- المرجع نفسه.1 /25 .

2- معالم التفكيرفي الجملة عند سيبويه، د.محمد عبدو فلفل، دارالعصماء،دمشق، سوريا، ط1، 1429هـ، 2009م.ص51.

3- المرجع نفسه.ص88.

تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبد الله منطلق) فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت (عبد الله) فنسبته ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه{وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} [فصلت:17]،وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن، لأنك لم تشغله بشيء".[1]

قال السيرافي شارحا:"إذا قال لك:"بنيت الفعل على الاسم فمعناه أنك جعلت الفعل وما يتصل به خبرا عن الاسم، وجعلت الاسم مبتدأ، كقولك (زيدٌ ضربتُه)، فـ(زيد) مبني عليه الفعل، و(ضربتُه) مبني على الفعل"[2]، ثم قال:"يعني أنك إذا جعلت (زيدا) هو الأول في الرتبة فلا بد من أن ترفعه بالابتداء، فإذا رفعته بالابتداء فلا بد من أن يكون في الجملة التي بعده ضمير يعود إليه، وتكون هذه الجملة مبنية على المبتدأ كأنك قلت (زيدٌ مضروبٌ)"[3].

أقول: بل إن أبا سعيد السيرافي (368هـ) قبل ابن هشام بثلاثة قرون قال أثناء شرحه لقول سيبويه (هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمل مرة على اسم مبني على الفعل، أي ذلك فعلت جاز)[4]:

"ومعنى قولنا (جملة لها موضع) هو أنا متى نحينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد، فيلحقه الإعراب، و(الجملة التي ليس لها موضع) هي

1- الكتاب.1 /81.
2- شرح كتاب سيبويه للسيرافي.1 /372.
3- المرجع نفسه.1 /373.
4- الكتاب.

التي إذا نحيناها لم يقع موقعها اسم، فأما الجملة التي لها موضع فقولك (مررت برجلٍ أبوه قائمٌ) و(رأيت رجلاً قام عمرٌو إليه)، لأنك لو نحيت (أبوه قائمٌ) أو (قام عمرٌو إليه) لقلت (مررتُ برجلٍ قائمٍ) و(رأيتُ رجلاً قائمًا) فيقع موقع الجملة اسم واحد، وقولك (مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ) هو جملة ليس لها موضع من الإعراب، لأنك لو نحيتها كما هي لم يقع موقعها اسم"[1].

وهذا الباب الذي ذكره سيبويه هو للجملة الكبرى إذا عُطف على جملتها الصغرى جملةٌ أخرى،وهو قوله:"فإن حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز إذا قلت (زَيْدٌ لَقِيتُهُ)، وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله،وذلك قولك (عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلمتُه)، إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت (عمرٌو لقيتُه وزيدًا كلمتُه)"[2].

قال الرماني (384هـ) شارحا كلام سيبويه وكان معاصرا للسيرافي:"الذي يجوز حمله على الابتداء أوعلى الفعل على التخييرفي ذلك هو الذي يتقدمه جملتان إحداهما مبتدأ وخبروالأخرى من فعل وفاعل، وقد انعقدتا انعقاد الجملة الواحدة، فإن حملته على المبتدأ رفعت، وإن حملته على الفعل نصبت، فتشارك به تارة الجملة المبنية من مبتدأ وخبر، وتارة تشارك به الجملة المبنية من فعل وفاعل، وذلك كقولك (زيدٌ لقيتُه وعمرًا كلمتُه) ويجوز (وعمرٌو كلمتُه) على ما فسرنا، كأنك قلت (عمراً كلمتُه)"[3].

1- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسين مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، 1429هـ.1 /390.

2- الكتاب.1 /91.

3- شرح كتاب سيبويه، الرماني ، مخطوط، المكتبة السليمانية رقم:1074، 1 /33ب.

يؤكد ذلك قول ابن يعيش (643هـ) وهو من السابقين على ابن هشام:"فإذا قلت: (زيدٌ لقيتُه)، ففيه جملتان: إحداهما اسمية، وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر، وهي (زيدٌ لقيتُه) بكمالها. والثانيةُ فعلية، وهي الخبر الذي هو (لقيته) وهي الجملة الصغرى، فالجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد، والجملة الثانية لها موضع من الإعراب لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في (زيدٌ قائمٌ) وشبهه"[1].

وهذا لا يعني أن الرماني لا يعرف مصطلح الجملة الكبرى والجملة الصغرى، لأنه قال في موضع آخر من شرحه على الكتاب:"وتقول (قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللهِ خَيْرٌ مِنْكَ) فهذه لام الابتداء، وهي تنقل الجملة من معنى المهمل إلى معنى المؤكد، وإنما صح فيها أنها لام الابتداء مع كونها في حشو الكلام لأنها في موضع ابتداء الجملة الثانية، وهي الجملة الصغرى المنعقدة بالجملة الكبرى، ولولا أنها حرف ابتداء لم يجب أن يكون ههنا جملة مبتدأة"[2].

وابن جني (392هـ) يسمي الجملة الكبرى بالجملة الكبيرة، وقد قال على قراءة أبي السمال {وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا}[الرحمن:7]، بالرفع:"الرفع هنا أظهر قراءة الجماعة؛ وذلك أنه صرف إلى الابتداء؛ لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: {وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ}[الرحمن:6] ، فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى: {وَالسَّمَاءُ

1- شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.1 /405.

2- شرح كتاب سيبويه، الرماني، مخطوط رقم 1074 ، 1 /74ب.

رَفَعَهَا} جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: **{وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ}**"[1].

وهذا البطليوسي المتوفى سنة (521 هـ) أي بأكثر من قرنين قبل ابن هشام يقول في إعراب قول الربيع بن ضبع الفزاري[2]:

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلا ـِ* أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِن ٍنَفَرَا

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ * وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا

" يجوز في (الذئب) الرفع والنصب، فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل، كأنه قال: وأخشى الذئبَ أخشاه، والاختيارُ النصبُ، لأن البيت الذي قبله مصدر بفعل، فيختار أن يضمر للذئب فعل، ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، طلبا لتشاكل الألفاظ".

ثم قال:" ويجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الجملة الكبرى وهي (أصبحت لا أحمل...) ويجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الجملة الصغرى وهي (لا أحمل السلاح)"[3].

وأخيرا هذا ابن مضاء (592 هـ) في معرض رده على سيبويه فيما خَيَّرَ فيه من عطف الجملة على الكبرى أو على الصغرى يقول:"فإذا قلنا في قولنا (زيدٌ ضربتُه، وعمراً أكرمتُه): إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ أو خبره، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل،

1- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، طبعة 1420هـ.1999م.2 /302

2- الجمل، الزجاجي، تح: الشيخ محمد بن أبي شنب، مطبعة بول كربونل، الجزائر، 1926م.ص52.

3- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، تح:د.يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، 1424هـ.ص44.

والجملتان مختلفتان، إحداهما خبر عن المبتدأ، والثانية ليست كذلك، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب، والصغرى لها موضع من الإعراب، فأي فائدة في أن تخيَّر في العطف عليهما، ألا ترى أنَّا إذا قلنا (زيدٌ أكرمتُه، وعمرٌو أهنتُه إعظاماً له)،فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة، التي هي (عمرٌو أهنتُه إعظاماً له) على المبتدأ وخبره وهو جملة الفعل الفاعل، فإذا عطفت على الكبرى، لم يكن لها موضع من الإعراب، وإن عطفت على الصغرى كان لها موضع من الإعراب..."[1].

وهذا الذي استشكله ابن مضاء فرده على سيبويه استشكله من قبله ابن يعيش في شرح المفصل، فإنه قال على قول الزمخشري:" لأن الجملة الأولى ذات وجهين"،:"يعني أنها مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية، فهي ذات وجهين لذلك، وهذا فيه إشكال"[2]، ولا يهمنا أن نعرف دفاع ابن يعيش عن سيبويه، ولكن يهمنا أنه والزمخشري استعملا مصطلح ذات وجهين في صفة الجملة الكبرى.

ونأخذ علم ذلك عن ابن مالك (672 ه) فإنه قال في (التسهيل):"وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين- أي اسميّة الصدرفعليّة العجز- استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للأخفش ومَن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا"[3]، وقال في شرحه:"تسمى الجملة ذات وجهين إذا ابتدئت بمبتدأ وختمت بمعمول فعل، لأنها اسمية من جهتها الأولى فعلية من جهتها الأخرى، فإذا توسط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل

1- الرد على النحاة، ابن مضاء،

2- شرح المفصل.1 /406.

3- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ،1387ه، 1967م.ص81.

عنه جاز رفعه ونصبه جوازا حسنا دون ترجيح، لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعلية معطوفة على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفا في اللفظ على معمول فعل، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة، ولكل منهما ضعف وقوة"[1].

ومن كل هذه النقول نستفيد أن مصطلح الجملة الكبرى والجملة الصغرى ليس من وضع ابن هشام كما قال الباحث مهند فواز هايس:" فإليه يرجع فضل السبق باصطلاحه الجملة الكبرى على المبتدأ والجملة الصغرى على خبره"[2]، ولا من وضع ابن مضاء كما قال الباحث علاء إسماعيل الحمزاوي:" وأضاف ابن مضاء مصطلحي جملة صغرى وجملة كبرى"[3].

العرض والمناقشة:

وأول ما نشرع في بيانه بعد الذي قدمناه من تمهيد وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا هو الخلاف القائم حول الجملة الكبرى على الخصوص والصغرى تبعا لها، فهل الجملة الكبرى هي الاسمية فقط إذا كان خبرها جملة كما قال ابن هشام أم هي أعم من ذلك فيدخل فيها الجملة الشرطية والجملة القسمية وكل جملة يكون أحد عناصرها جملة، سواء كانت خبرا أو حالا أو صفة أو مفعولا به أو صلة ؟

1- شرح التسهيل، ابن مالك، تح:د.عبد الرحمن السيد.د.محمد بدوي مختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ، 1990م.2 /143.

2- الجملة الصغرى في النحو العربي مفهوما ونشأة وحكما، مهند فواز هايس، مجلة التربية والعلم، المجلد (19)، العدد(1)،السنة 2012م.ص249 .250.

3- الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه، د. علاء إسماعيل الحمزاوي، دون تاريخ أو طبعة.ص6.

بتعبير آخر هل ما قاله ابن هشام (761هـ) في تعريف الجملة الكبرى:"هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زَيْدٌ (قَامَ أَبُوهُ) وزَيْدٌ (أَبُوهُ قَائِمٌ)"[1]، وما قاله في تعريف الجملة الصغرى:"هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين"[2]،وما نبه عليه بقوله:"ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا (يَقُومُ أَبُوهُ)"[3]، قصد به حصر الجملة الكبرى في هذين النوعين من الجمل أم أنه كما قالت إحدى الباحثات:"ومن الملاحظ أن ابن هشام بعد تقسيمه الجملة إلى صغرى وكبرى وتوضيحه لهما تناول الجمل التي لا محل لها والتي لها محل من الإعراب، فكأنه يشير بذلك إلى أن تلك الجمل بنوعيها تمثل الجمل المدمجة في الجملة الأصلية"[4].

أقول:بادي الرأي أن ابن هشام قصد انحصار الجملة الكبرى في ذينك النموذجين،وقد تبعه على ذلك كل من جاء بعده من النحاة ممن ألف في نحو الجمل فضلا عن شارحي (المغني) أو (قواعد الإعراب) أو محشيهما أو ناظميهما، ولم يتعقبوه ولا استدركوا عليه كبير شيء، وإنما قصارى اجتهادهم هو في زيادة شرح أو تمثيل لا غير، وليس ذلك إلا لموافقتهم له على ما قاله،لسببين، أولهما:أن ما قاله وإن لم يبين علته فهو تابع فيه أكثر النحاة السابقين كالرماني وابن جني وابن يعيش وغيرهم.

---

1 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح:د.مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط5، 1979م.ص497.

2 المرجع نفسه.

3 المرجع نفسه.

4- الجمل الفرعية في اللغة العربية.ص50.

والسبب الثاني أن الجملة الاسمية هي الجملة الوحيدة التي قد يكون المسند فيها أي الخبر جملة، والمسند والمسند إليه هما عمدة الكلام، وهما كما قال سيبويه:" ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا"[1]، أما المسند إليه وهو المبتدأ فلا يكون إلا مفردا، وأما الجملة الفعلية التي هي قسيم الاسمية فكل من المسند والمسند إليه فيها لا يكون إلا مفردا، أعني الفعل والفاعل.

وما استدركه ابن هشام بقوله عن الجملة الكبرى:" وقد يقال:كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا (يَقُومُ أَبُوهُ)"، فلأن الجملة هنا سدت مسد المفعول الثاني للفعل (ظن) الذي ينصب مفعولين، وهذان المفعولان أصلهما مبتدأ وخبر أي جملة اسمية، والجملة الاسمية قد يكون الخبر فيها جملة.

قال الدسوقي:" وعلى هذا فنعرفها – أي الجملة الكبرى- بأنها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل، أو نقول: هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر بحسب الأصل جملة"[2].

وأما ما عدا هاتين الجملتين أي الجملة الاسمية وما كان أصله جملة اسمية كجملة الحال وجملة الصفة وجملة المفعول به فهي جمل تقوم مقام الفضلات، أي متممات للمسند أو للمسند إليه، فليست واحدة منها أحد ركني الجملة، والجملة الشرطية أو القسمية كلتاهما تتركب من جملتين ، وليست واحدة منهما مسندا ولا مسندا إليه وإن كانت كل واحدة منهما تتركب من مسند ومسند إليه ضرورة.

1- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، 1 /23.

2- حاشية الدسوقي على المغني، 2 /51.

هذا إذن مذهب جمهور النحاة المتقدمين وهو الذي جرى عليه ابن هشام وتبعه عليه خالفوه ، ومن المعاصرين فاضل صالح السامرائي الذي قال:"وبهذا يتضح أن الجملة الكبرى والصغرى تختص بجملة المبتدأ والخبر، وما أصله ذلك، ولا تكون في غيره، فلا تدخل فيها جملة الحال أو جملة النعت، فلا يوصف قولك (أقبل محمدٌ غلامُه ساعٍ خلفَه) بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (غلامُه ساعٍ خلفَه) بأنها جملة صغرى، فإن كلا منهما جملة مستقلة، ولا يوصف قولك (رأيتُ عاملاً يساعدُه ولدُه) بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (يساعدُه ولدُه) بأنها جملة صغرى"1.

ثم قال مؤكدا انحصار الكبرى فيما سبق:"نعم قد تكون جملة الحال أو النعت أو غيرهما متألفة من جملة كبرى وصغرى، وذلك نحو قولك (أقبل محمدٌ وأخوه يسعى أمامَه) فجملة (أخوه يسعى أمامه) جملة كبرى، وجملة (يسعى أمامه) جملة صغرى، فهذه جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، ولا يكون ذلك في غير جملة المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، كما أوضحنا"2.

أما الدكتور فخر الدين قباوة، فوسع في معنى الجملة الكبرى فزاد على ابن هشام الجملة التي يكون المسند إليه فيها جملة، أي مبتدأ أو فاعلا، فقال كما في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل):

"الجملة الكبرى: هي المكونة من جملتين أو أكثر، إحداهما مبتدأ أو فاعل أو خبر أو مفعول ثان لفعل ناسخ، نحو: سواءٌ عليَّ (أيَّ شيءٍ فعلتَ)، سواءٌ علينا (أيَّ كتابٍ قرأتَ)، تبيَّن لي (كم صبرتم)، بدا لنا (أيُّكم صادقٌ)، الفضلُ (خيرُه واسعٌ)، {إن الله (يحب التوابين)}[البقرة:222]،

1- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط2، 2007م، 1427هـ. ص168.

2- المرجع نفسه.

الجريحُ (يستغيثُ)، لسانُك (إنْ تحفظْه يحفظْك)، بات الطفلُ (يلعبُ)، ما يزال العلمُ (في طلبه خيرٌ)، كان هَرِمٌ (متى لقي زهيراً أكرمَه)، رأيتُ الغدرَ (مَنْ يقربْه يندمْ)، لا تظنَّنَ التواكلَ (يغنيك)، وقول الأخطل:

إنَّ(مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا) وَظِبَاءَ

والشاهد فيه جملة (إنَّ) واسمها وخبرها، أما قول ذي الرمة:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّهُ ... (سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ) وَمَذَاهِبُهْ

فالشاهد فيه هو جملة (أظنه سيودي به ترحالُه)"[1].

ثم قال:" الجملة الصغرى: هي التي تكون جزءا متمما للجملة الكبرى، أي: مبتدأ فيها أو فاعلا أو مفعولا ثانيا، ومنها الجمل الثواني في الجمل الكبرى المتقدمة الذكر"[2].

فأنت تراه مثَّل للجملة الاسمية بأمثلة ثمانية وهي:

الفضل (خيره واسع)،**{إنَّ الله (يحب التوابين)}**،الجريح (يستغيث) ، لسانُك (إنْ تحفظْه يحفظْك)،بات الطفلُ (يلعبُ)،ما يزال العلمُ (في طلبه خيرٌ)، كان هرم (متى لقي زهيرا أكرمه)،إنَّ(ه) (من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا)

ومثَّل للفعل القلبي الناصب لمفعولين ثانيهما جملة بمثالين هما:

رأيت الغدرَ (مَنْ يقربْه يندمْ)، لا تظنَّنَ التواكلَ (يُغنيك)،أظنه (سيودي به ترحالُه).

ومثَّل للجملة التي تقع مسندا إليها بأمثلة أربعة، مثالين للمبتدأ الجملة هما:

1- إعراب الجمل وأشباه الجمل.ص24.

2- المرجع نفسه.ص25.

سواءٌ عليَّ (أيَّ شيءٍ فعلتَ)،(سواءٌ علينا أيَّ كتابٍ قرأتَ)

ومثالين للفاعل الجملة هما:تبيَّن لي (كم صبرتم)،بدا لنا (أيُّكم صادقٌ).

وهذا الذي زاده قباوة يتوقف قبوله على صحة مجيء المبتدأ والفاعل جملة، فعلى رأي جمهور النحاة فإن المبتدأ والفاعل لا يكونان إلا مفردين، وبالتالي فلا يقبل هذا الاستدراك، ولكن قباوة تبع في ذلك من قال به من نحاة الكوفة،فقد استدرك ابن هشام في (المغني) على النحاة جملتين على أن لهما محلا من الإعراب،وهما الجملة المستثناة إذا كان الاستثناء منقطعا، والجملة المسند إليها، على أنها مبتدأ.

قال ابن هشام في الجملة المسند إليها على أنها مبتدأ:

"نحو{**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ**}[البقرة:6] الآية، إذا أعرب (سواءٌ) خبرا، و(أنذرتهم) مبتدأ، ونحو (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) إذ المتقدر الأصل (أن تسمع)، بل يقدر (تسمع) قائما مقام (السماع)، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو {**وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ**} [الكهف:47]، وفي نحو {أأنذرتهم} في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابك"[1].

فقال قباوة في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل) وقد عقد فصلا للجملة الواقعة مبتدأ:

"وهي التي يسند إليها الخبر، ومحلها الرفع، وقد أغفلها جمهور النحاة، واستدركها بعضهم (يقصد:ابن هشام) وشاهدها الآية الكريمة {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ}[البقرة:6]، إذ يجوز فيها أن تكون جملة (أنذرت) في محل رفع مبتدأ مؤخرا،

1- مغني اللبيب.ص559

وخبره المقدم (سواء)، وجملتهما في محل رفع خبرا لـ(إنَّ)..."[1].

وواضح من هذا الذي قاله ابن هشام وتبعه فيه قباوة أنه على مذهب الجمهور مصدر

مؤول بمفرد، وهذا المفرد هو الذي له محل من الإعراب، وليس الجملة، ولذلك قال الرضي على قول ابن الحاجب في تعريف المبتدأ (هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه...)

:" قوله (الاسم المجرد) لا يرد عليه نحو (تسمع بالمعيدي لا أن تراه) ، وقوله تعالى {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ} عند من قال:أأنذرتهم مبتدأ، لتأويله بالاسم، أي سماعك بالمعيدي، وسواء عليهم إنذارك وتركه"[2].

وقال ابن هشام في الجملة المسند إليها على أنها فاعل:

"واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقا، وأجازه هشام وثعلب مطلقا، نحو (يعجبني قام زيد)، وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه قالوا: إن كان الفعل قلبيا ووجد معلِّق عن العمل نحو (ظهرلي: أقام زيد) صح، وإلا فلا، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجا بقوله:

وَمَا رَاعَنِي إِلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ"[3]

فقال قباوة – وقد عقد فصلا للجملة الواقعة فاعلا -:

"وهي التي يسند إليها فعل معلَّق، أو ما يقوم مقامه، ومحلها الرفع، قال الزمخشري في هذه الآية الكريمة:{**أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ**}[طه:128]:فاعل (لَمْ يَهْدِ) الجملة بعده، والتقدير:أفلم يهد

1- إعراب الجمل وأشباه الجمل.ض137.

2- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي،

3- مغني اللبيب.ص559.وتمام البيت : "وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسِيرُ بِكِيرِ"، ولم يسم قائله.

لهم إهلاكنا من قبلهم"، ويحمل على ذلك أيضا قول الله تعالى **{وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ}** [إبراهيم:45]،إذ المعنى: وتبيَّن لكم فعلُنا بهم...الخ[1].

لكن ابن هشام قال بعد الذي نقلناه عنه:" ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في (بدا) ضمير البداء، و(تسمع) و(يسير) على إضمار (أنْ)"[2].

وقال في موضع آخر من (المغني): "وبعد: فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة، دون سائر المعلِّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى[3]،

ألا ترى أن المعنى (ظهر لي: جوابُ أقام زيد)، أي: جوابُ قول القائل لذلك، وكذلك في (عُلِمَ أقعد عمرٌو)، وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به"[4].

فقد:"قيد ابن هشام مذهب الفراء بشرطين هما:أن يكون المعلِّق هو الاستفهام، وأن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة:جملة الاستفهام، ولم يذهب غيره هذا المذهب فيما أعلم"[5].

1- إعراب الجمل وأشباه الجمل.ص149.

2- مغني اللبيب.ص559.

3- قال الدماميني:"أعني:أن الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة، لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الإسناد إليها، وتقدير ذلك مع كون المعلِق الاستفهام ما ذكره المصنف".نقلا عن (حاشية الشمني:2 /130).

4- مغني اللبيب.ص524.

5- الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص نحو وصرف، إعداد الطالبة حنين بنت عبد الله بن محمد الشنقيطي،إشراف:أ.د.رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1429هـ/ 1430هـ ص242.

يؤكد هذا قول الدماميني:"وما أظن أن أحدا من الكوفيين أو غيرهم ينازع في أن من خصائص الاسم كونه مسندًا إليه، فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الجملة فاعلا على معنى أن المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنى،وغايته أن التأويل هنا وقع بغير وساطة حرف مصدري، فهو كما يقول الكل في نحو (قمتُ حينَ قام زيدٌ) من أن الجملة وقعت مضافا إليه، مع أن الإضافة من خصائص الاسم، كالإسناد إليه، لكن الجملة هنا مؤولة بمفرد، أي:حينَ قيامِ زيدٍ، ولا بدع في هذا، لأنه وجد مطردا في الإضافة وفي باب التسوية، نحو (سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ) أي:قيامُك وقعودُك، وفي (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) أي: لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، فهشام ومن قال بقوله ألحقوا مثل (يعجبني:يقومُ زيدٌ) بذلك الباب"[1].

وهذا الذي قاله الدماميني سبقه إليه الزمخشري حين قال:" فاعل (فَلَمْ يَهْدِ) الجملة بعده، يريد: ألم يهد لهم هذا، بمعناه ومضمونه"[2]، وقول الزمخشري: "بمعناه ومضمونه" تغاضى عنه قباوة فلم ينقله،وقد رد أبو حيان في (البحر المحيط) على الزمخشري بقوله:" وكون الجملة فاعلا هو مذهب كوفي"[3]، ولم ينتبه لقول الزمخشري هذا.

زد على ذلك أن اعتبار قباوة لـ(كم) في الآية الكريمة أداة تعليق غير صحيح،لأن (كم) فيها كما قال أبو حيان خبرية:"والخبرية لا تعلق العامل عنها، وإنما تعلق العامل الاستفهامية"[4].

1- شرح الدماميني على المغني، نقلا عن (حاشية الشمني:2 /131-130).

2- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.3 /96.

3- البحر المحيط.7 /396.

4- البحر المحيط.7 /397.

ومهما يكن من أمر فإن ما زاده قباوة من جملة المبتدأ وجملة الفاعل على أنهما جملتان صغريان في جملتين كبريين يسوغه أنهما قاما مقام أحد ركني الجملة، أي عمدة الكلام وهو المسند، ولكن كما تبين لنا على غير مذهب الجمهور.

قال د.محمد الأنطاكي:" إن الأصل في العربية أن يكون الإسناد بين مفردين، نحو (زَيْدٌ عَالِمٌ)،ولكن العربية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الإسناد جملة، شريطة أن يظل الطرف الآخر مفردًا، فمن سماحتها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك (زَيْدٌ يَنْظِمُ الشِّعْرَ)، ومن سماحتها بأن يكون المبتدأ وحده جملة قولهم (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، وقوله تعالى{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ (أَأَنْذَرْتَهُمْ) أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ}، أما أن يكون كلا طرفي الإسناد جملة فهذا غير جائز، لأنه يبعد الإسناد كثيرا عن شكله الأصلي"[1].

هذا وإذا كان قباوة قد وسع شيئا من تقسيم ابن هشام للجملة الكبرى والصغرى بما أضافه من جملة المبتدأ وجملة الفاعل فإن د. محمد إبراهيم عبادة قال:"وددت لو أن النحويين عنوا بما سماه ابن هشام الجملة الصغرى، وأطلقوا هذه التسمية على الجملة الواقعة نعتا وصلة وحالا ومفعولا به ونائبا عن الفاعل ومعترضة، وأطلقوا الجملة الكبرى على الجملة المتضمنة للجملة الصغرى الواقعة في المواقع السابقة"[2].

ولكنه عوض أن يبين وجه هذا الذي وده من عمل النحاة راح يقرر تقسيما جديدا للجملة العربية، فقسمها إلى: الجملة البسيطة، والجملة

1 - المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها،د.محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط3. 3 /340.

2- الجملة العربية:دراسة لغوية نحوية، د.محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988م.ص152.

الممتدة، والجملة المزدوجة أو المتعددة، والجملة المركبة، والجملة المتداخلة، والجملة المتشابكة، والحق أنه لم يأت بجديد سوى تلك المصطلحات، وإلا فإن كل تقسيماته قد استوفاها النحاة السابقون ولم يشذ عنهم منها شيء، وأوضح مثال على ذلك أن ما سماه بالجملة المتداخلة هو ما تناوله النحاة باسم الجملة الكبرى والجملة الصغرى.

لكن علي أبو المكارم - وهو يتحدث عن وقوع التركيب الإسنادي موقع المسند أو المسند إليه - قال:" وأما التركيب الإسنادي فنعني به هنا ما يشيع التعبير عنه في التراث النحوي بالجملة الصغرى، التي تقع في إطار جملة أكبر، تكون خبرا عنها أو حالا لما في حيزها، أو صلة له، أو وصفا، أو مضافا إليه"1، فوسع من مدلول الجملة الكبرى لتشمل كل جملة فيها أكثر من عمليتين إسناديتين.

ذلك:" أن الأساس الذي يقوم عليه هذا التصنيف –كما قال الباحث محمد الشاوش- لم يكن النظر في الجمل من حيث صورة تركيبها مطلقا، إنما كان النظر في الجملة باعتبارها مدمِجة لجملة أخرى فتكون الجملة الكبرى، أو كونها مدمَجة في جملة أخرى فتكون الجملة الصغرى ...

فهذا التصنيف يعتمد على انضواء الجملة داخل بنية تركيبية عاملية أكبر منها، أو كونها بنية عاملية تنضوي فيها جملة من الجمل، وهو تصنيف مهيأ للتصنيف القائم على علاقات الجمل في مستوى نص الخطاب، إذ به يتم تمييز الجملة غير المستقلة التي لا يحسن السكوت عليها ولا تتم منها الفائدة من الجمل التي يتوفر فيها شرط الإسناد والاستقلال بالفائدة.

---

1 - مقومات الجملة العربية.ص109 هامش رقم:1.

فالجمل الصغرى هي جمل من حيث قيامها على الإسناد، وهي صغرى من حيث افتقارها إلى شرط الاستقلال التركيبي الإعرابي الصناعي، لأنها تشغل محلا في بنية إعرابية أكبر منها، والجمل الكبرى هي الجمل التي توفر للصغرى البنية العاملية التي تحتضنها والتي تجعلها بالتالي جملة لها محل من الإعراب"[1].

وهذا الذي قاله هذا الباحث من أن أساس تصنيف الجملة إلى كبرى وصغرى وبالتالي إلى جملة لها محل من الإعراب وجملة ليس لها محل، أي انضواء جملة في جملة، هو تصنيف يتقاطع مع تصنيف الجمل في النحو التفريعي التحويلي إلى جملة مدمجة وجملة غير مدمجة.

ويؤكد هذا ما قاله د.حلمي خليل في تعليقه على نظرية ينجيف(yngve)[2]:"ومعنى هذا أن في كل جملة دلائل من ألفاظها تستدعي كلمات أخرى تؤدي إلى تركيب جمل أخرى، تندمج في الجملة الأصلية، وهي تشبه عملية تداعي المعاني، وهو يرمز إلى الألفاظ أو الجمل كما هو واضح من الرسم البياني برموز مجردة[3]، حيث تضاف جملة جديدة إلى الجملة الأصلية، وصولا إلى نوع من التحديد، وليس لمجرد تداعي المعنى

1- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش.ص288.

2- "هذه النظرية التي أشار إليها المؤلف (أي:جون ليونز) تحاول أو تفسر كيف تعمل الذاكرة عند تخليق جملة في الذهن، وخاصة الجمل المركبة التي تحتوي على أكثر من جملة بسيطة، وهي نظرية تلجأ إلى التجريد في التعبير عن ذلك كما هو شائع في الدراسات اللغوية المعاصرة التي تعمل في إطار النظرية التحويلية، هذه نظرية تقوم كما يقول المؤلف على أساس أن ما يدخل إلى الذاكرة أولا يخرج منها أخيرا، والعكس صحيح".نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز،ترجمة:د.حلمي خليل،ص218، هامش رقم:1.

3- وذلك في ص216.

وحده، ويتخذ ذلك كله صورة تراكيب تتكرر، سواء قبل الجملة الأصلية أو بعدها،أو كما يقول، سواء من ناحية اليمين أو اليسار، ولكن لا بد أن نلاحظ أن اليمين أو اليسار يتحددان بالنسبة للجملة النواة أو الجملة الأصلية"[1].

ولكي يوضح د.حلمي خليل ذلك جيدا فإنه قال:"فإذا قلت (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) فهذه الجملة هي الجملة النواة، أو الجملة الأصلية، ولكن إذا قلت (زَيْدٌ فِي الدَّارِ الَّتِي وَرِثَهَا عَنْ أَبِيهِ) فإن جملة الصلة هي جملة ليست أصلية، وإنما جملة أخرى اندمجت مع الجملة الأصلية، وسنلاحظ أن اللغة العربية غالبا ما يتم الاندماج فيها من ناحية اليسار دون اليمين"[2].

ثم ليبين أن ظاهرة دمج جملة في جملة -كما عند تشومسكي، أو ظاهرة الإضافة في العمق أي في عمق الجملة كما عند ينجيف- قد عرفها نحاة العرب قال:

"وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار علماء العربية القدماء – أعني إضافة الجمل إلى الجملة الأصلية – فيما ذهب إليه ابن هشام من تقسيم الجمل إلى جملة صغرى وجملة كبرى، وهذا التقسيم هو إدراك واضح لفكرة الجملة النواة أو الجملة الأصلية، وما يضاف إليها بعد ذلك من جمل أخرى، حتى تتحول إلى جملة كبرى أو جملة مركبة، وهو تقسيم الجملة الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين"[3].

1- نظرية تشومسكي اللغوية،جون ليونز،ترجمة: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985م. ص218.

2 - المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

والجملة النواة هي الجملة المركبة من مسند (prédicat)،ومسند إليه (sujet) فقط،وتسمى بالإنجليزية (Kernel Sentence)،وبالفرنسية (phrase noyau) وهي الجملة الأصلية عند النحاة العرب، وهي التي عرفها ابن هشام بقوله:"والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قَامَ زَيْدٌ)، والمبتدأ وخبره كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِبَ اللِّصُّ) و(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) و(كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) و(ظَنَنْتُهُ قَائِمًا)".[1]

ذلك أن الجملة الأصلية لا كبرى ولا صغرى[2]، وإنما تصير كبرى أو صغرى بعملية الإدماج التي نحن بصدد الحديث عنها، ولذلك فلا معنى لاستدراك الجملة التي لا كبرى ولا صغرى على ابن هشام كما فعله بعض شراح المغني على ابن هشام،كالدسوقي[3].

قال د.حلمي بعد ما ذكر ما فعله ابن هشام من تعريف للجملة النواة أو الجملة الأصل وأن أمر اسميتها أو فعليتها يتحدد بصدرها أي المسند أو المسند إليه، وأن الجملة الكبرى تنقسم إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين، وأن الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع جمل،والجمل التي لها محل من الإعراب سبع أيضا:

"واللافت للنظر هنا أن ابن هشام فيما يبدو يرى أن هذه الجمل سواء التي لا محل لها من الإعراب أو التي لها محل من الإعراب ما هي إلا جمل

1 - مغني اللبيب.ص490.

2 - وقد سماها ابن جماعة الجملة الوسطى وقال:"وجه تسميتها وسطى لأنها صغرى باعتبار ما فوقها، وكبرى باعتبار ما تحتها"،انظر:أقرب المقاصد في شرح القواعد، ابن جماعة، تح:د.هشام محمد عواد الشويكي،مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) مج:15،ع:2،يونيه،2007م.ص1207.

3 - حاشية الدسوقي على المغني.2/51.

مندمِجة في الجملة الأصلية، أي بعبارة أخرى أن هذه الجمل تشكل عمقا زائدا للجملة الأصلية"[1].

قال:"وهنا نجد أن المعنى والإعراب مما يتدخلان في تحديد هذا العمق عند نحاة العربية، أما عند علماء النحو التحويلي فإن تطبيق القوانين أو القواعد التحويلية هي التي تحدد هذا العمق، ولكن نحاة العربية وعلماء النحو التحويليين يتفقون على أن لهذا العمق حَدًّا يقف عنده، فيما أشار إليه ابن هشام بعدد الجمل التي يجوز الاعتراض بها وحصرها فيما بين جملتين إلى سبع جمل كما جاء ذلك عن الزمخشري في تفسيره لسورة الأعراف"[2].

يشير بكلامه هذا إلى أن الجملة يمكن أن تطول بواسطة هذا التداخل والدمج إلى غير غاية، ولكن كما قال أ.د. الحاج صالح:"يمكن أن تطول هذه الوحدات إلى ما لا نهاية، إلا أن قدرة الإنسان محدودة على الإتيان أو على فهم الوحدات الكثيرة الكلم، والمتداخلة العناصر"[3].

ولذلك خلص تشومسكي:" إلى أن تكرار التداخل يؤدي إلى عدم للقبولية، كما أن التراكيب الذاتية التضمين (Self Embedded Construc-tion) يؤدي إلى عدم القبولية بشكل أكثر جذرية، وهذا يوضح لنا أن الزمن الذي تستغرقه العمليات الذهنية في الذاكرة لاستيعاب الجمل المتضمنة لتراكيب مدمجة أطول من الزمن الذي تستغرقه في استيعاب الجمل

1- نظرية تشومسكي اللغوية.مرجع سابق

2- المرجع نفسه.

3 - بحوث ودراسات في علم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.ص193.

البسيطة، لذلك يجب أن تكون هناك حدود معينة لمثل تلك الجمل حتى تكون مقبولة"[1].

وأما الاختلاف الذي وقع بين الزمخشري وابن مالك،وبين أبي حيان،في عدد الجمل التي يجوز الاعتراض بها، فالزمخشري قال:" وقوله **{وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى}**إلى **{يَكْسِبُونَ}** [2]وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه"[3]،وابن مالك قال:"هذا اعتراض تضمن سبع جمل"[4]، فوافقه ردا على أبي علي الفارسي،الذي قال لا يجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة، وقال أبو حيان:" وتسمية ما تضمنه هذا الكلام سبع جمل فيه تسامح، بل هي أربع جمل"[5]، وسبب الخلاف هو الخلاف في تعريف الجملة، هل بينها وبين الكلام ترادف أم تخالف، ولذلك استدرك ابن هشام على هؤلاء وعلى هؤلاء، فكان على ابن مالك القائل بالتخالف أن يعدها ثماني جمل، وعلى أبي حيان القائل بالترادف أن يعدها ثلاثا[6].

فالأمر كما قال د. عز الدين مجدوب:" من الجدير بالملاحظة أن ابن هشام يقدم شاهدا حيا على اختلاف بعض النحاة واللغويين إجرائيا في

1 - الجمل الفرعية في اللغة العربية.ص163.

2- وذلك في قوله تعالى**{ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون. ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون. أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون}**[الأعراف:95. 97].

3-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407م.2 /134.

4- شرح التسهيل.

5- التذييل والتكميل، أبو حيان، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1. إلى 5) وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا، ط1، 9 /202.

6- انظر:مغني اللبيب.ص491.

تقطيع النص القرآني، لاختلافهم في تحديد مضمون مصطلح جملة: أهي وحدة كبرى لتقطيع النصوص أم هي مكوّن جزئي من مكوّنات هذه الوحدة الكبرى"[1].

والحق أن الزمخشري لم يعد الجمل المعترضة في الآية الكريمة بسبع، وإنما قال عنها بأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه فقط، ولو عدها سبعا لكان مخالفا لمذهبه المعروف بترادف الجملة والكلام، وابن مالك هو الذي قال:" هذا اعتراض تضمن سبع جمل"، لأنه قائل بالتخالف، فكيف زعم ابن هشام أن ابن مالك قال:" إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ؟" فقوَّله مالم يقل وغلط على الزمخشري، وتبعه في ذلك د.حلمي.

ويواصل د.حلمي كلامه السابق بقوله:" لكن هذا الحد للعمق يختص فيما يبدو بالجمل المعترضة، وليس حدا مطلقا، لأن الجملة وهي تنطق شيئا فشيئا اعتمادا على المخزون في الذاكرة سواء كانت الذاكرة طويلة المدى أو قصيرة المدى تختلف من شخص إلى شخص، بل من لغة إلى لغة، طبقا للطاقة التركيبية لهذه اللغة في إدماج جمل أخرى سواء من اليسار أو من اليمين"[2].

وخلاصة قوله في مدى امتداد الجملة :" أنها عملية ذات أبعاد لغوية تتصل بثقافة المتكلم اللغوية وقدرته وتحكمه في التراكيب، كما تتصل بعمليات نفسية وشعورية، ولذلك يختلف طول الجملة وطريقة تكوينها من متكلم إلى آخر، ومن كاتب إلى كاتب، ولا شك أن الدراسة المقارنة بين

1- المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين مجدوب، دار محمد علي حامي، تونس، ط1، 1998م. ص155.

2- نظرية تشومسكي اللغوية.مرجع سابق.

لغةِ الكُتَّابِ قديما وحديثا أيضا تثبت هذا التفاوت والاختلاف في طول الجمل وقصرها، وأظن أن علم الأسلوب يستطيع أن يقدم في هذا الصدد خدمة لغوية جليلة، ثم على ضوء هذه الدراسات نستطيع أن نقوم بالوصف والتفسير لمثل هذه الظاهرة"[1].

ومما يجدربنا ذكره بعد كل ما سبق أن ابن هشام لما ذكر الجملة الكبرى وقال إنها:"هي الاسمية التي خبرها جملة...وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل"، يحتمل أنه لم يقصد حصرها في هذين النوعين من الجمل، وإن كنا قلنا: بادي الرأي أنه قصد الحصر،وإنما قصد أن كل جملة لها محل من الإعراب فهي جملة صغرى في ضمن جملة كبرى، فيدخل في ذلك كل جملة وقعت حالا أو صفة أو مفعولا به أو مضافة إلى ظرف أو في موضع جزم، وسبب هذا الاحتمال شيئان:

أولهما أنه أعقب ذلك بالحديث عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والتي لها محل، وبدأ في (المغني) بالأولى كما قال:" لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل"[2]، وعكس في (الإعراب عن قواعد الإعراب)3 فبدأ بالثانية: "لتعلقها بالإعراب، وهو المقصود الأصلي من الكتاب"4، وهو ما فهمه د. حلمي خليل كما نقلناه عنه سابقا، وتبعته عليه الباحثة معصومة عبد الصاحب فإنها قالت:

1- نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ترجمة:د.حلمي خليل.ص218 - 220.

2 - مغني اللبيب.ص500.

3 - الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تح: علي فودة نيل،الناشر:جامعة الرياض. ص33 - 41.

4- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط3، 1996م.ص82.

" وإذا نظرنا إلى تقسيم الجملة عند ابن هشام وتعريفه للجملة الكبرى والجملة الصغرى نجد شبها بينهما وبين تقسيم التحويليين للجملة الأصلية والجملة المدمجة، فالجملة الكبرى: (هي تركيب يشتمل على جملتين أو أكثر، والجملة الأولى هي الأصل الذي تتفرع عنه جمل أخرى)، وأما الصغرى فـ(هي الجملة التي تكون جزءا من الجملة الكبرى، فالإسناد فيها تابع للإسناد الأصلي حيث يكون المسند فيها).

وعلى هذا فالجمل الكبرى تشكل نوعا من الجمل المعقدة (Complex Sentences) في حين تماثل الجمل الصغرى نوعا من الجمل المدمجة (Embedded Sentence)"[1].

قالت:"ومن الملاحظ أن ابن هشام بعد تقسيمه الجملة إلى صغرى وكبرى وتوضيحه لهما تناول الجمل التي لا محل لها والتي لها محل من الإعراب، فكأنه يشير بذلك إلى أن تلك الجمل بنوعيها تمثل الجمل المدمجة في الجملة الأصلية"[2].

والسبب الثاني: أن أحد النحاة السابقين على ابن هشام وهو ابن السيد البطليوسي (521 هـ) – وقد كنا نقلنا عنه كلامه في شرح بيتي الربيع- قال:"والجملة الكبرى: هي كل جملة لا موضع لها من الإعراب، والجملة الصغرى: هي كل جملة لها موضع من الإعراب، لأن كل جملة يقدر في موضعها المفرد فلها موضع من الإعراب، وكل جملة لا يقدر في محلها المفرد فلا محل لها من الإعراب"3، فدخل في هذه الكلية كل جملة لها

1- الجمل الفرعية في اللغة العربية، د.معصومة عبد الصاحب، كنوز المعرفة، دون تاريخ أو طبعة أو بلد.ص50.

2- المرجع نفسه.

3- الحلل في شرح أبيات الجمل.ص44.

موضع من الإعراب سواء كانت جملة حال أو صفة أو مفعول به أو مضاف إليه أو في موضع جزم، وقد سبق مثل هذا الحكم في كلام السيرافي والرماني وابن جني وابن مضاء.

وأما قوله بعد ذلك:" كقولك (زيدٌ أبوه منطلقٌ) فهذه الجملة كلها تسمى: كبرى، وأما قولك: (أبوه منطلقٌ) فتسمى: صغرى، لأنها في موضع خبر المبتدأ، وهي جزء من الجملة الكبرى"[1]. فهو مجرد مثال قدمه للشرح والتفسير لا غير.

وقد ذهب د. عز الدين مجدوب إلى أن مصطلح (جملة لا محل لها من الإعراب) مساوٍ في الغالب لما يسميه المحدثون جملة مستقلة، قال:" ولعله يفسر اشتهاره، إذ يبدو لنا أن مصطلح الجمل التي لا محل لها من الإعراب يساعد في عدد كبير من الحالات على تعيين الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص وتمييزها من المركبات المشابهة لها والواقعة مركبات جزئية"[2].

ثم ليوضح سبب غفلة الدارسين المعاصرين عن ذلك وحملاتهم المسعورة على النحاة وعملهم قال:" ولكن مهاجمة الإعراب وتسمية الوحدة الكبرى للتحليل هذه التسمية غير المباشرة هي التي جعلت المحدثين يظنون أن النحاة لم يدرسوا الجملة أو لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بالمفرد"[3].

قال:" ويدل على ما ذهبنا إليه أننا إذا تتبعنا الجمل السبع التي اعتبرها ابن هشام جملا لا محل لها من الإعراب ألفيناها في أغلبها مطابقة لما يعنيه المحدثون اليوم بالوحدة الكبرى للتحليل، لا نستثني من ذلك إلا الجملة... الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة...الواقعة جواب شرط، لما يثيره

1 - المرجع نفسه.

2- المنوال النحوي العربي.ص157.

3- المرجع نفسه.

الشرط وجوابه من إشكالات..."[1]، ثم قدم عرضا لبقية الجمل التي لا محل لها من الإعراب دعما لهذا الفرض.

والحق أن جملة الشرط وجملة جوابه معا ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما جملة واحدة، وهي الجملة الشرطية، كما سماها الزمخشري[2]،وينبغي أن تعتبرهذه الأخيرة جملة كبرى، كما فعل الشيخ ابن تيمية[3]، وبالتالي فهي جملة لا موضع لها من الإعراب، أي أنها جملة مستقلة بالإفادة، وقد قال بهذا بعض الدارسين المعاصرين، منهم على سبيل المثال مهدي المخزومي[4] وعلي أبو المكارم[5]، وكان بعض النحاة من المتقدمين قد نوهوا بأن جملة الشرط وجملة الجزاء هما بمثابة المبتدأ والخبر[6].

1- المرجع نفسه.

2 - قال علي أبو المكارم في (التراكيب الإسنادية:ص141:" لعل أقدم من يرد إليه مصطلح (الجملة الشرطية) الزمخشري...إذ إليه يعود فضل ابتكارهذا المصطلح من ناحية، وإقرارما يمكن أن يعد اعترافا باستقلال هذه الجملة".

3 - قال في (مجموع الفتاوى:15 /276) على قوله تعالى**{أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ}**[المؤمنون:35]:"كل واحدة من هاتين الجملتين جملة شرطية، مركبة من جملتين جزائيتين، فأكدت الجملة الشرطية بـ(أنِ) على حد تأكيدها في قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ ثم أكدت الجملة الجزائية بـ(أن)، إذ هي المقصودة، على حد تأكيدها في قوله تعالى**{وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ}**[الأعراف:170]، ونظير الجمع بين تأكيد الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء وتأكيد جملة الجزاء قوله تعالى**{إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}**[يوسف:90]"

4 - انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه.ص284 وما بعدها.

5 - انظر: التراكيب الإسنادية.ص141 وما بعدها.

6 - كقول ابن السراج في (الأصول:2/158):"لا بد للشرط من جواب، وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر". وقول السيرافي في (شرح

ثم مع شيء من التحفظ قال عز الدين مجدوب بعد ما سبق نقله عنه:" فإننا نزعم أن تعريف القدماء للوحدة الكبرى للتحليل تعريفا بالسلب حين قالوا: هي التي لا محل لها من الإعراب ولم تحل محل المفرد، لا يبعد عن تعريف بلومفيلد أو ما يلي Meillet للجملة بالسلب أيضا، ونرى أن هذا ليس من باب الصدفة أو الاتفاق، وأن له تفسيرا ضمن ثنائية مادة العلم وموضوعه، وبصفة أعم ضمن تطور العلوم"[1].

أقول: بل إن نحاتنا الأوائل الذين قالوا بترادف الجملة والكلام على الخصوص صرحوا باستقلالية الجملة بالإفادة، ولم يكتفوا في تعريفها بالسلب، كقول ابن جني في (الخصائص): " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[2]، وقوله في (اللمع):"وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه"[3]،"وقال ابن هشام: الكلام ما قام من مسند ومسند إليه واستقل بمعناه"[4]، وهو مذهب سيبويه حين قال:"واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا، نحو:قلت زيد منطلق"[5]، قال ابن جني معلقا:"فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلا بمعناه،"، أو كما قال:"الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عما سواها" [6].

الكتاب:3/284):"الشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان، ربطهما حرف المجازاة، فصارتا كشيء واحد".

1- المرجع نفسه.ص-64 65.

2 - الخصائص:1/18.

3 - اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص26.

4 - التذييل والتكميل.1/38.

5 - الكتاب:1/122.

6 - المرجع نفسه.

وهؤلاء وإن كانوا يقولون باستقلالية الجملة لأنها مرادف للكلام فقد كانوا يسمون التراكيب الإسنادية الواقعة ضمن الجملة الكبرى كمسند أو عنصر متمم جملة مجازا، أي باعتبار ما كان، ولذلك قال ابن مالك:"صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقةً إلا على الجمل المفيدة"1، وفي ذلك قال ناظر الجيش:" وأما إطلاق الجملة على الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فإطلاق مجازي،لأن كلا منهما كان جملة قبل،فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان".[2]

الخلاصة:

إن موضوع الجملة الكبرى والجملة الصغرى يدخل في صميم ظاهرة أعم وأشمل سماها سيبويه (الإطالة) وسماها التحويليون (الإدماج) وفيها قال أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح:

" إن هناك ظاهرة خطيرة في اللغة، وفي جميع اللغات البشرية، وهي تداخل مستوياتها (Embedding) وذلك مثل تضمن أو احتواء وحدة من المستوى الأوسط وهو مستوى اللفظة لوحدات من المستوى الأعلى الخاص ببناء الكلام، بل للوحدات التي هي من نفس مستواها: لفظة داخل لفظة، أو بالأصح: لفظة في موضع كلمة"[3].

---

1 - شرح التسهيل، ابن مالك، تح:د.عبد الرحمن السيد- د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،دون. 1 /5.

2 - حاشية الشنواني على موصل الطلاب، تح: الشيخ محمد شمام، مطبعة النهضة، تونس، ط2، 1373 .ص49 - 50.

3- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م. 1 /330.

ونبه إلى أن:" أول من تفطن إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها هذه الظاهرة بالنسبة لجميع اللغات هو نوام تشومسكي، وأعطاها اسم الـ(Recursiveness) أي قدرة الشيء على التكرار إلى ما لا نهاية، ويسمي سيبويه هذه الظاهرة (إطالة)"[1].

ثم فصل الأستاذ القول في الإطالة فقال:"وهي إطالتان في الحقيقة:

إطالة اندراجية: وهي هذه التي وصفناها الآن: اندراج الأعلى في الأسفل: تركيب في موضع لفظة أو كلمة، أو لفظة في موضع كلمة.

وإطالة تدرجية: على مدرج الكلام غير اندراجية، وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه أو ما يقوم مقامه، وتسمى عند سيبويه تكرارا أو تثنية أو عطفا"[2].

قال الأستاذ:" فأما الإطالة بإدراج شيء في شيء فهي أيضا نوعان:

1 -نوع يحصل بمجرد إقامة تركيب أو لفظة في موضع الاسم، ويقع ذلك عند سيبويه في ستة مواضع..."[3]. فذكرها،ومثل لها بأمثلة سيبويه في جدول حملي حسب البنية العاملية التي وضعها:[(ع ← م1) ± م2] ± خ.

2 - " أما النوع الثاني فيقع الاندراج فيه برابط، وهو في العربية (أنْ) أو ما يقوم مقامها، و(أنَّ) المفتوحة و(ما) المصدرية، وتسمى كلها مصدرية لأنها مع صلتها تأتي في موضع مصدر، وهناك أيضا الموصول (مَنْ) و(ما) و(الذي) وأشباهه، فإن جميع هذه الموصولات تكون مع صلتها – مهما طالت – اسما واحدا، كما أن جميع العناصر المندرجة يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية وهي في موضع اسم واحد".

1 - المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.

ثم قال:" أما الإطالة غير الاندراجية فتحصل:

1 -بمجرد تكرير محتوى الموضع فيسمى تعددا إذا كان بدون رابط، وإذا كان هناك رابط فهو عند سيبويه اشتراك، وعطف نسق عند من تلاه.

2 -بتكرير الموضع دون محتواه، أي بزيادة نفس العنصر في نفس الموضع، للتوكيد أوما يقوم مقامه للتوضيح، وهو البدل أوعطف النسق"[1].

1 - المرجع نفسه.1 /332.